

Distr.: General
2 June 2022
Arabic
Original: English



الحالة في مالي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - مدّد مجلس الأمن بموجب قراره 2584 (2021) ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى 30 حزيران/يونيه 2022، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس، مرة كل ثلاثة أشهر، تقريراً عن تنفيذ القرار. ويتناول هذا التقرير التطورات الرئيسية التي شهدتها مالي منذ صدور التقرير السابق (S/2022/278) المؤرخ 30 آذار/مارس 2022.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - عملية الانتقال السياسي

2 - استمرت الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق مع السلطات الوطنية بشأن تمديد الإطار الزمني لعملية الانتقال. وقد تولى قيادة الجهود وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مالي، بدعم من لجنة المتابعة المحلية، المؤلفة من الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس البعثة المتكاملة وممثلي الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي. وفي مؤتمر القمة الاستثنائي لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية بشأن الوضع في مالي وغينيا وبوركينا فاسو، المعقد في 25 آذار/مارس، تقرّر التمسك بالجزاءات المفروضة في 9 كانون الثاني/يناير وجرى حثّ السلطات الانتقالية إلى التقيد بالجدول الزمني الذي تتراوح مدته بين 12 و 16 شهراً والذي أوصى به الوسيط لتمديد الفترة الانتقالية. وتقرّر أيضاً مواصلة الحوار بغية التوصل إلى اتفاق من أجل ضمان الرفع التدريجي للجزاءات وإيفاد الوسيط إلى مالي لاستكمال المناقشات بشأن الجدول الزمني.

3 - واستند الاقتراح الذي قدمته الوسيط بشأن تمديد الفترة الانتقالية لمدة تصل إلى 16 شهراً إلى المناقشات التي جرت في إطار الفريق العامل التقني الذي أنشأته السلطات المالية بمشاركة خبراء من الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. استجابة لذلك، أكدت السلطات الانتقالية من جديد أنه لا يمكن إجراء العملية الانتخابية في غضون مدة أقل من 24 شهراً. وفي بيان مؤرخ 6 نيسان/أبريل، أعربت



الحكومة الانتقالية عن أسفها للقرار الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية بتأييد الجزاءات على الرغم من إعلان محكمة العدل التابعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا تعليق تنفيذ الجزاءات المالية. وقد كررت كل من الجماعة الاقتصادية ومالي تأكيد رغبتها في التوصل إلى حل تتفقان عليه معا. وفي هذا السياق، ظلت لجنة المتابعة المحلية تشارك بنشاط في تيسير سبيل للمضي قدما، بما في ذلك من خلال عقد اجتماع في 9 أيار/مايو مع الرئيس الانتقالي والتفاعل المنتظم مع القادة في المنطقة. وعلى نحو منفصل، التمسّت السلطات في مالي دعم توغو لتيسير الحوار مع الجماعة الاقتصادية والمساعدة في إعادة تعبئة الدعم المقدم من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية للاتفاق على جدول زمني لإنهاء المرحلة الانتقالية، بهدف تنظيم انتخابات حرة وذات مصداقية والعودة إلى النظام الدستوري. وقُدّم مشروع قانون الانتخابات إلى المجلس الوطني الانتقالي لاعتماده.

4 - ولم يُحرز تقدم يذكر في المضي قدما بخطة الإصلاح المنبثقة عن الحوار الوطني. بيد أن الرئيس الانتقالي وقّع، في 20 نيسان/أبريل، مرسوما بإنشاء لجنة مستقلة مؤلفة من 15 عضوا مكلفة بتنفيذ توصيات الحوار الوطني بشأن الإصلاح (الجلسات الوطنية لإعادة التأسيس).

5 - ولتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الحكومة، طلب المجلس الوطني الانتقالي في 21 نيسان/أبريل إلى رئيس الوزراء أن يقدم توضيحات إلى أعضاء المجلس بشأن ما يلي: (أ) الحالة الأمنية؛ (ب) إجراء الانتخابات والجدول الزمني والمفاوضات ذات الصلة مع الجماعة الاقتصادية؛ (ج) تنفيذ توصيات الحوار الوطني؛ (د) تنفيذ اتفاق السلام؛ (هـ) تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأكد رئيس الوزراء في رده عزم الحكومة على التمسك بالجدول الزمني لفترة الانتقال الذي تبلغ مدته 24 شهرا وتركيزها على الأمن؛ ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وتنقيح اتفاق السلام والمصالحة في مالي؛ وإعادة الهيكلة الإقليمية وتوسيع نطاق سلطة الدولة؛ والمراجعة الدستورية وتفعيل هيئة إدارة الانتخابات الجديدة. وفيما يتعلق بالبعثة المتكاملة، ذكر أن الحكومة تتوقع تجديد ولايتها دون تغييرات كبيرة.

6 - وطوال الفترة قيد الاستعراض، أجرى الممثل الخاص للأمين العام، بما في ذلك من خلال لجنة المتابعة المحلية، مشاورات منتظمة مع السلطات الانتقالية، وأصحاب المصلحة من الكيانات السياسية والمجتمع المدني، وكذلك الجماعة الاقتصادية وأصحاب المصلحة الإقليميين، لتيسير إيجاد حل للمأزق المؤسسي. وفيما يتعلق بالانتخابات، تواصل البعثة المتكاملة دعم أنشطة التوعية وبناء القدرات والتوعية المدنية وتنقيف الناخبين من أجل زيادة المشاركة في العمليات الانتخابية، مع التركيز بوجه خاص على المرأة، بالإضافة إلى توفير الخبرة التقنية للمؤسسات ذات الصلة.

باء - اتفاق السلام والمصالحة في مالي

7 - على الرغم من تفاقم انعدام الأمن، استمرت الأطراف الموقعة في الامتثال لأحد الأحكام الرئيسية في اتفاق السلام والمصالحة، وهو التمسك بوقف إطلاق النار بين الأطراف الموقعة. وواصلت البعثة، وهي ضامنة رئيسية للاتفاق، العمل عن كثب مع الأطراف لتيسير الحوار البناء والمضي قدما في تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك من خلال رئاسة اللجنة التقنية للأمن، التي اجتمعت في 31 آذار/مارس.

8 - وما زال انعدام الثقة بين الأطراف قائماً. ونددت الحركات الموقعة على الاتفاق بالتجنيد الخاص الذي قامت به الحكومة لـ 2 000 عنصر جديد في القوات المسلحة المالية، بغية نشرهم في المنطقتين الشمالية والوسطى، بهدف نزع سلاح الشباب والمليشيات وسائر المدنيين المسلحين، باعتبارهم خارج إطار الاتفاق. وفي آذار/مارس 2022، أكمل 797 من أصل 1 300 مجند، معظمهم من الشباب المعرضين للخطر، تدريباً لمدة ثلاثة أشهر وهم مستعدون للاندماج في الجيش. وأثارت الحركات شواغل بشأن الخطة الأمنية التي تعتمدها الحكومة وضعها فيما يتعلق بالشمال، مع ملاحظة الجهود الجارية لتعزيز قدرات الجيش. وأعلنت الحركات الموقعة التابعة لائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم، ولا سيما تنسيقية حركات أزواد، إكمال تدريب عدد غير مؤكد من المقاتلين المجندين حديثاً، وإعادة تمركز نقاط التفتيش المشتركة التابعة لها في الشمال، وعرض المعدات العسكرية، بما في ذلك في المؤتمر الاستثنائي للمجلس الأعلى لوحدة أزواد في كانون الثاني/يناير 2022، وشددت على حق سكان أزواد في تقرير المصير. وفي بيان صدر في 23 نيسان/أبريل، كذّبت القوات المسلحة المالية ادعاءات تزعم بأن زيادة وجودها ستستخدم ضد الحركات الموقعة وأكدت من جديد التزامها باتفاق السلام.

9 - فضلاً عن ذلك، استمرت الخلافات بين الأطراف بشأن إنشاء ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم ومهمته، لا سيما فيما يتعلق بدوره المتوخى باعتباره جهة رئيسية معنية بتوفير الأمن في الشمال. وتصر الحكومة على أن المسائل الأمنية ينبغي أن تظل ضمن نطاق اختصاص الدولة حصراً وأن أي شاغل لدى الحركات يمكن معالجته ضمن إطار اتفاق السلام. وفي 16 آذار/مارس، اجتمعت الأطراف، بما في ذلك أربع نساء مشاركات، في غاو بغية تجاوز خلافاتها وإشراك الحكومة كجزء من هذا الهيكل، دون التوصل إلى أي نتيجة ملموسة.

10 - وطوال الفترة قيد الاستعراض، واصلت البعثة المتكاملة العمل عن كثب مع المراقب المستقل ودعم أنشطته من خلال الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي. وأولي اهتمام خاص لمتابعة الحلقة الدراسية التي عقدها المراقب المستقل، في يومي 16 و 17 شباط/فبراير، لتعزيز أخذ الأطراف بزمام الأمر والتزامها بتنفيذ توصياته. وعلى سبيل التنكير، فقد اتفقت الأطراف الموقعة، في تلك المناسبة، على ضرورة تعزيز الثقة المتبادلة، وإعادة تفعيل عمل الإطار التشاوري القائم فيما بين الأطراف المالية، وتعزيز تولي زمام الاتفاق على الصعيد الوطني، واعتماد إجراءات سريعة لتحقيق مكاسب سلام ملموسة للسكان. وستواصل البعثة دعم المراقب المستقل، الذي يُموّل من خلال الصندوق الاستئماني، لرصد تنفيذ الاتفاق.

11 - وبعد أسابيع من الحوار المكثف الذي أجرته البعثة المتكاملة والوساطة الدولية مع الأطراف، شرع قائد المجموعة في عقد اجتماعات منتظمة للوساطة الدولية. وعُقد اجتماعان في يومي 20 نيسان/أبريل و 10 أيار/مايو لتقييم التقدم المحرز والاتفاق على الخطوات التالية. وحثت الوساطة الدولية، في بيانها الصادر في 24 نيسان/أبريل، جميع الأطراف على المشاركة البناءة وتهيئة بيئة مؤاتية لعقد الاجتماع الرفيع المستوى لاتخاذ القرارات الذي اتفق بشأنه في تشرين الأول/أكتوبر 2021، في أقرب وقت ممكن. وبناء على طلب الوساطة، يعمل الممثل الخاص مع الأطراف لمناقشة الطرائق والمسائل المتعلقة المتصلة بعقد الاجتماع الرفيع المستوى.

12 - ومن شأن التوصل إلى نتيجة ناجحة للاجتماع الرفيع المستوى أن يمهّد الطريق لما يلي: (أ) استكمال إدماج المقاتلين السابقين المتبقين البالغ عددهم 1 235 مقاتلاً، من مجموع 3 000، في إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة؛ (ب) التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العملية الشاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج استناداً إلى عرض الحكومة إدماج ما مجموعه 26 000 من المقاتلين السابقين على مرحلتين، والنقطة الخلافية المتبقية هي تخصيص مناصب ورتب محددة رفيعة المستوى لكبار القادة العسكريين في الحركات الموقّعة؛ (ج) استئناف إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي لفئات حُدّدت في المناطق الشمالية الخمس من المقاتلين السابقين والنساء المرتبطتين بجماعات مسلحة؛ (د) التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاحات السياسية والمؤسسية المعلقة؛ (هـ) بدء تنفيذ مشاريع صندوق التنمية المستدامة الستة عشر المأذون بها.

13 - ومن المقرر أن تقر اللجنة في دورتها المقبلة ترشيح 15 امرأة من الأطراف الموقعة لآلية رصد الاتفاق، أي ثلاث نساء في لجنة رصد الاتفاق و 12 امرأة في اللجان الفرعية المواضيعية الأربع، مما يزيد العدد الإجمالي للنساء إلى 24 امرأة. وإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة المتكاملة العمل عن كثب مع النظراء الوطنيين والدوليين بشأن إنشاء المرصد النسائي المستقل لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق وبشأن الإجراءات الحكومية الرامية إلى تحسين تمثيل المرأة في هياكل الحكم على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي.

14 - ولا يزال نشر ثلاث كتائب أعيد تشكيلها في غاو وكيدال وتمبكتو، وسرية في ميناكا يشكل أساساً هاماً لوجود مستدام للجيش الوطني في شمال مالي. وقدمت البعثة مساعدة مستمرة لهذه الوحدات في شكل بناء للمعسكرات وإعادة تأهيلها وتوفير المعدات والخدمات اللوجستية والتدريب. وتشترك الكتائب المعاد تشكيلها في عمليات أمنية تقوم بها قوات الأمن والدفاع المالية من خلال توفير الحراسة وتسيير الدوريات والتعاون المدني - العسكري. وقامت الوحدة المعاد تشكيلها في كيدال، بعد تلقيها التدريب، بتسيير بضعة دوريات قصيرة الأجل تحت حراسة البعثة المتكاملة بالقرب من معسكرها. وقد اعتمد مجلس الوزراء مشروع القانون المتعلق بإنشاء الشرطة الإقليمية، الذي سيكون ركيزة أساسية للوجود المستدام لقوات الأمن في الشمال، وطُرح لكي يُناقش خلال الدورة المقبلة للمجلس الوطني الانتقالي.

15 - وانخفض الوجود العام لسلطات الدولة إلى 15 في المائة، بما في ذلك 10 في المائة في المناطق الشمالية، منخفضاً من 12 في المائة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويرتبط ذلك بانعدام الأمن وزيادة عدد الشواغر في المحافظات بسبب الاستقالات والنقاع والتأخر في بدء عمل الدوائر الانتخابية الجديدة.

16 - ولا يزال معلقاً إطلاق المشاريع الستة عشر الموافق عليها في إطار خطة صندوق التنمية المستدامة، منها 9 مشاريع خُصّصت للمناطق الشمالية الخمس. وأدت الجزاءات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى تنقيح المخصصات الإجمالية في الميزانية لصندوق التنمية المستدامة، مما أدى إلى تخفيض في الميزانية نسبته 49 في المائة. وقد أدى ذلك إلى تعطيل التقدم المحرز في بدء العمل في منطقة التنمية الشمالية.

17 - وقد استثمرت الجهات المانحة للصندوق الاستثماراني حتى الآن ما يزيد على 45 مليون دولار في مشاريع تعود بالنفع على قوات الدفاع والأمن المالية، بما في ذلك إعادة تأهيل البنية التحتية لمعسكرات القوات المسلحة المالية في لايبيرانغا وأنسونغو وإنديليمان وغانو ونقاط تفتيش في أنسونغو وتمبكتو. وتم إنفاق ما يقرب من 13,5 مليون دولار حتى الآن لدعم إعادة نشر عناصر تابعة لكتائب الجيش المعاد تشكيلها.

جيم - تحقيق الاستقرار وإعادة بسط سلطة الدولة في وسط مالي

18 - واصلت البعثة المتكاملة تقديم دعم متكامل إلى الأمين الدائم للإطار السياسي لمعالجة الأزمة السائدة في وسط مالي بشأن وضع استراتيجية شاملة يقودها السياسيون. ونظم الأمين الدائم حلقة عمل يومي 19 و 20 نيسان/أبريل مع الوزارات الرئيسية للتحقق من صلاحية مشروع الاستراتيجية في أربعة مجالات رئيسية ذات أولوية، هي: (أ) السلام والأمن والتماسك الاجتماعي؛ (ب) الحوكمة والعدالة؛ (ج) العمل الإنساني والإنعاش الاقتصادي؛ (د) التنسيق والاتصال. وأوصى المنتدى بإنشاء لجنة تقنية لإجراء تقييم ووضع الصيغة النهائية لخطة عمل وآلية تنسيق أقاليمية. وفي 25 نيسان/أبريل، ترأس رئيس الوزراء اجتماعاً للإطار السياسي لمناقشة الاستراتيجية مع الوزراء المعنيين.

19 - وكثفت الحكومة الانتقالية عملياتها العسكرية في جميع أنحاء المنطقة الوسطى في مالي، مما أثار شواغل بشأن حماية المدنيين وادعاءات بوقوع انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومنذ كانون الأول/ديسمبر، كثفت القوات المسلحة المالية، بدعم مزعوم من أفراد أمن أجانب، عمليات مكافحة الإرهاب في دوائر بانديا غارا وبانكاس ودوينتزا وموبتي، وكذلك على طول الحدود مع بوركينا فاسو. وشملت بعض العمليات تسيير دوريات على طول طرق العبور الرئيسية، لكن سُنت عمليات أخرى جمعت بين الهجمات الجوية والبرية ضد معازل الإرهابيين المفترضة، باستخدام طائرات عمودية مقاتلة اقتُتبت حديثاً. وكثفت القوات المسلحة المالية أيضاً جهودها في مجال الاتصالات لضمان دعم السكان للعمليات العسكرية الجارية.

20 - وفي 1 نيسان/أبريل، أعلنت القوات المسلحة المالية مقتل 203 عناصر إرهابية مزعومة واعتقال 51 شخصاً في عملية جرت في قرية مورا في الفترة من 27 إلى 31 آذار/مارس، بدائرة دجيني. وفي أعقاب هذا الإعلان، قدم ممثلو المجتمع المدني من المنطقة أرقاماً أعلى بكثير، بما في ذلك أرقام عن خسائر مزعومة في صفوف المدنيين. وفي 14 نيسان/أبريل، بدأت الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية إجراءات بشأن 51 من الأفراد المحتجزين بسبب جرائم متصلة بالإرهاب. وتحقق البعثة المتكاملة في الادعاءات.

21 - وأثارت تقارير عن العمليات التي نفذتها القوات المسلحة المالية في قرية مورا، في الفترة من 27 إلى 31 آذار/مارس، والادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، ردود فعل مؤيدة للقوات المسلحة المالية. ورحب حزبان سياسيان، وهما حزب بيلما وحزب استعادة القيم في مالي، بزيادة قدرة الجيش ودعوا إلى إجراء تحقيقات وطنية لتجنب تشويه إنجازات القوات المسلحة المالية. وأعربت مجموعة تتألف من 16 منظمة وحركة سياسية مالية، تشمل، ضمن كيانات أخرى، تجمع الدفاع عن العسكريين، وحركة 5 حزيران/يونيه، وتجمع القوى الوطنية، وحركة "بيريوولو - مرابطون على الحصون"، عن دعمها الثابت للقوات المسلحة المالية وطالبت بوقف إذاعة "ميكادو إف إم" التابعة للبعثة المتكاملة وإغلاق جميع وسائل الإعلام التي وُصفت بأنها وسائل إعلام سامة.

22 - وأصدرت حكومات ألمانيا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الاتحاد الأوروبي، وعدد من المنظمات غير الحكومية، بيانات في الفترة من 3 إلى 5 نيسان/أبريل، حيث أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء الانتهاكات المزعومة التي ارتكبتها القوات المسلحة المالية بدعم من أفراد أمن أجانب، مشيرة إلى شراكة أمنية ثنائية طويلة الأمد، تشمل تقديم المعدات والمشورة والتدريب.

23 - وفي مورا، أفادت التقارير بأن عناصر متطرفة عادت في 1 نيسان/أبريل، بعد أن كانت قد فرت قبل أسبوع من ذلك، وارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد السكان، بما في ذلك اختطاف زعيم ديني. وفي باندياغارا، انخفضت الاشتباكات بين جماعة دان نا أمباساغو والمتطرفين، ويعزى ذلك على الأرجح إلى تكثيف عمليات مكافحة الإرهاب في مالي. وعلى الرغم من هذه العمليات، استمرت أعمال اللصوصية والاختطاف وسرقة الماشية في التأثير على المدنيين في أجزاء أخرى من المنطقة، مما أثر على حركة الأشخاص والبضائع.

24 - وأدت المخاوف من تكرار توغلات مجموعات مسلحة متطرفة مفترضة بعد انسحاب القوات المالية من المواقع إلى حدوث تشرد داخلي من مواقع مختلفة في دائرتي جيني وموبتي. ولوحظ أيضا حدوث تشرد في منطقة دوينتزا، عقب دوريات وعمليات قامت بها القوات المسلحة المالية، مع ورود تقارير عن وجود ما لا يقل عن 218 مشردا داخليا من قرية دوما وبلدية كيرينا ودائرة ومنطقة دوينتزا، إلى جهات مختلفة، بما في ذلك دوينتزا وغاو وموريتانيا.

25 - وانخفض وجود سلطات الدولة إلى 21 في المائة في المناطق الوسطى، من 27 في المائة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ولدى البعثة المتكاملة خمسة مشاريع في إطار الصندوق الاستثماري للسلام والأمن وثمانية مشاريع سريعة الأثر جارية لتيسير نشر قوات الأمن المالية في وسط البلد. وتعمل شرطة الأمم المتحدة أيضا على مشروع مع وحدة داخل وزارة الأمن الداخلي والحماية المدنية في مالي لتدريب أفرادها على حماية الشخصيات الهامة، بما في ذلك سلطات الدولة. وتنفذ هذه الأنشطة رهنا باستعراض سيجري في إطار سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

26 - وفي ضوء العمليات المكثفة، قامت السلطات الوطنية تدريجيا بتوسيع المناطق الجغرافية التي لا يشملها عمل البعثة، بما في ذلك مناطق حظر الطيران، مما يعوق تنفيذ الولاية. وقد شاركت البعثة المتكاملة في جهود المساعي الحميدة على جميع المستويات للحصول على إمكانية الوصول اللازمة لمتابعة أنشطة الولاية. كما واصلت البعثة إجراء تحقيقاتها في مجال حقوق الإنسان وعملها في مجال حماية المدنيين في المناطق التي تعتبر الأكثر عرضة للعنف، مثل أوغوساغو. وزادت البعثة المتكاملة من دورياتها على طول طريق دوينتزا - بيتاكا، مع توفير الحماية للبنى التحتية المادية وسبل العيش ذات الصلة على المحور الاستراتيجي الذي يربط سيفاري بباندياغارا بالتنسيق مع قوات الدفاع والأمن المالية. وعلى المنوال نفسه، واصلت البعثة تنفيذ المشروع التجريبي في منطقة دوينتزا لتحسين العلاقات بين قوات الدفاع والأمن المالية والمجتمعات المحلية. وسيرت شرطة البعثة دوريات بعيدة المدى على طول الطرق RN6 و RN15 و RN16 واستأنفت تسير دوريات ليلية مشتركة في موبتي وسيفاري بعد وقفها بسبب زيادة التهديدات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

27 - ولتعزيز التماسك الاجتماعي، دعمت البعثة المتكاملة الحوارات بين المجتمعات المحلية التي أدت إلى توقيع اتفاقات محلية، كان آخرها بين (أ) المجتمعات المحلية لأوغوسوغو وبانكاس وديمبال، بدائرة بانكاس، في منطقة موبتي؛ (ب) وفي سيريفيلا باوندي؛ (ج) وفي ماريكو، وكليهما بدائرة نيونو، في منطقة سيغو؛ (د) وفي بيتاكا وكوبويل كونديا، بدائرة دوينتزا في منطقة دوينتزا. وكانت نسبة تصل إلى 20 في المائة من المشاركين من النساء. وفي حين أن الاتفاقات المحلية توفر الاستقرار على المدى القصير، فمن الأهمية بمكان أن تضع الحكومة الصيغة النهائية لاستراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط مالي، التي سيساعد تنفيذها الفعال كثيرا في استعادة وجود الدولة، وتعزيز حماية الآليات المدنية، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان.

28 - وإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة المتكاملة تنفيذ مشاريع للحد من العنف المجتمعي. وتوفر هذه المشاريع فرص عمل مؤقتة للشباب المعرضين للخطر، بمن فيهم المقاتلون السابقون المعرضون للتجنيد من قبل الجماعات الإرهابية والمتطرفة. ونفذت البعثة المتكاملة ما مجموعه 23 مشروعاً، استهدفت 33 342 من المستفيدين المباشرين، بمن فيهم 15 586 امرأة، منها ستة مشاريع في وسط مالي يستفيد منها ما مجموعه 6 835 فرداً، بمن فيهم 3 591 امرأة. وتعزز هذه المشاريع أيضاً جهود المصالحة فيما بين المجتمعات المحلية وداخلها.

29 - وأحرز تقدم، بدعم من البعثة المتكاملة، في تشغيل مكتب فرعي في موبتي تابع للوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وسيحول ذلك دون نقل المشتبه فيهم إلى باماكو دون مبرر وسيتمكن من النشر السريع للوحدة في مسارح الأحداث.

دال - التطورات الإقليمية

30 - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر المأزق السياسي داخل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (انظر S/2022/382). وفي 15 أيار/مايو، أصدرت حكومة مالي بياناً أبلغت فيه بانسحابها من جميع أجهزة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وهيئاتها، بما في ذلك القوة المشتركة. وفي غضون ذلك، لا تزال الحالة الأمنية في منطقة الحدود الثلاثية تزداد سوءاً مع ارتفاع عدد الهجمات. وفي 13 نيسان/أبريل، أسفر هجوم وقع على مركز ببيتل كولي الحدودي بين بوركينا فاسو والنيجر عن مقتل أربعة من ضباط الشرطة وجرح عدد آخر. ولا يزال تنسيق العمليات عبر الحدود محدوداً، حتى مع تزايد التهديد الأمني عبر الحدود الوطنية، بما في ذلك على وجه الخصوص التوغلات التي يقوم بها إلى داخل مالي تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى بالنيجر.

31 - ويزيد صندوق بناء السلام في مالي من تركيزه على المبادرات العابرة للحدود، التي تشكل الآن 26 في المائة من محفظته الإجمالية، بما في ذلك ثلاثة مشاريع لدعم المجتمعات المحلية في مناطق على الحدود مع بوركينا فاسو والسنغال وغينيا وموريتانيا.

ثالثاً - التطورات الأمنية الرئيسية

ألف - الحالة الأمنية

32 - لا تزال الحالة الأمنية في مالي معقدة، وتتسم بتدهور كبير في منطقة ليباكو - غورما الحدودية الثلاثية، مما يؤثر على منطقتي ميناكا وغاو، على النقيض من الهدوء النسبي في مناطق أخرى، مثل منطقة تمبكتو. وفي سياق تكثيف عمليات القوات المسلحة المالية في وسط مالي، تعرض المدنيون لهجمات عنيفة وانتهاكات متزايدة لحقوق الإنسان، حيث سُجِّل أكبر عدد من الضحايا المدنيين حتى الآن في مالي.

33 - وشهدت معسكرات البعثة المتكاملة في منطقة كيدال أقل عدد من الهجمات في النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير. وجاء ذلك في أعقاب تكثيف المشاركة السياسية من جانب البعثة المتكاملة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في منطقة كيدال، بما في ذلك مضاعفة عدد المشاريع السريعة الأثر المقدمة للمجتمعات المحلية في أغويلهوك.

34 - واتسمت الحالة في منطقة ميناكا بتدهور كبير في الأمن، ولا سيما في منطقة ليبتاكو - غورما الحدودية الثلاثية بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، التي كانت منطقة ذات أولوية للقوات الدولية في عملياتها ضد تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. وشهدت منطقة أندرامبوكان، الواقعة على طول الحدود مع النيجر، قتالا بين حركة السلام لأزواد - دوسحاق/جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم والجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في آذار/مارس ونيسان/أبريل، حيث أفادت التقارير بأنه أسفر عن مقتل مئات المدنيين، فضلا عن نهب وحرق متاجر ومركبات وتدمير شبكات هاتفية. كما ساءت العلاقات بين المجتمعات المحلية، حيث أثارت معظم الهجمات الأخيرة أعمال انتقامية ضد الفولاني المحليين، استنادا إلى مزاعم بأنهم دعموا هجمات سابقة ضد قبيلة دوسحاق. وأصبحت الهجمات التي تشنها الجماعات المتطرفة العنيفة أكثر تعقدا وتنظيما وفتكا على نحو متزايد. وأدى ذلك إلى نزوح ما يقدر بنحو 32 000 شخص. واستجابة لذلك، ساعدت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني 1 539 أسرة معيشية نازحة في مواقع في بلدية إنكار و 3 079 أسرة معيشية في بلدية ميناكا بتوفير المواد الغذائية وغير الغذائية والمأوى. ونظرا للقيود الأمنية والقرارات المحدودة، ركزت البعثة استجابتها على تأمين مدينة ميناكا، بأساليب شملت مضاعفة دورياتها الليلية والنهارية وتسيير دوريات مشتركة مع قوات الأمن المالية.

35 - وفي منطقة غاو، اتسمت الحالة الأمنية باستمرار عمليات التوغل التي تشنها الجماعات التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية من النيجر إلى جنوب شرق دائرة أنسونغو. ووردت أنباء عن وقوع اشتباكات بين هذه الجماعات وحركة السلام لأزواد - دوسحاق/جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم في بلدية تالاتاي. وأفادت تقارير بأن هجمات شنتها جماعات تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية على قرى يغلب عليها أفراد قبيلة دوسحاق في بلدية تالاتاي قد أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 100 مدني وتشريد الآلاف. واستجابت البعثة بإعادة نشر وحدة تابعة لفرقة العمل المتنقلة العاملة في منطقة أنسونغو - لابيغانغا تلتها وحدة أخرى من القطاع الشرقي في 31 آذار/مارس و 1 نيسان/أبريل على التوالي.

36 - وفي أعقاب الهجمات التي شنتها جماعات مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية يومي 21 و 26 آذار/مارس على القوات المسلحة المالية ضد مواقعها في تيسيت ونقاط تفتيش عند مدخل أنسونغو، عززت البعثة المتكاملة وجودها في المنطقة بنشر فرقة العمل المتنقلة على جانبي النهر. ونُشرت وحدة ثالثة في منطقة أنسونغو أيضا، حيث تحتفظ البعثة المتكاملة بوجود دائم. وتواصل البعثة تسيير دوريات في المنفذ الرئيسي بين أنسونغو ولابيغانغا، فضلا عن المناطق المعرضة للخطر في المنطقة، بما في ذلك واتاغونا، التي تعرضت لهجوم شنته جماعات إرهابية في آب/أغسطس 2021، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 58 مدنيا. وقدمت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني المساعدة الطارئة لأكثر من 10 000 شخص سُردوا من تيسيت وتالاتاي إلى غاو وأنسونغو وميناكا.

37 - وفي منطقة تمبكتو، باستثناء المراكز السكانية الرئيسية، بما فيها تمبكتو وغوندام، لا تزال مناطق واسعة تحت سيطرة أو نفوذ الجماعات المتطرفة العنيفة من خلال إكراه السكان المحليين وترهيبهم. وفي حين انخفضت الحوادث الأمنية خلال الفترة المشمولة بالولاية، ما فتئ السكان المحليون يتعرضون بصورة متزايدة لانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان الواجبة لهم. ووقعت هجمات في منطقة تمبكتو أساسا في أماكن تحتفظ الدولة بوجود فيها. في حين أن الأماكن التي لدى الجماعات المتطرفة العنيفة وجود قوي فيها كانت أقل تأثرا. وقامت البعثة المتكاملة بتوفير الحماية وتسيير عودة سلطة الدولة. وتعرضت البعثة لهجومين.

ففي 13 نيسان/أبريل، وقع أول هجوم من نوعه بإطلاق نيران غير مباشرة على معسكر البعثة المتكاملة في غوندام، دون تسجيل إصابات. وفي 15 نيسان/أبريل، وقع هجوم بإطلاق نار غير مباشر على معسكر تمبكتو، مما أدى إلى إصابة أحد حفظة السلام. وسقطت ثلاث من قذائف الهاون الأربع داخل المخيم مما ألحق أضراراً بـ 22 مركبة تابعة للأمم المتحدة.

38 - وفي وسط مالي، ولا سيما في هضبة دوغون، تعرض المدنيون للعنف وانعدام الأمن من خلال هجمات متعددة شنتها جماعات متطرفة عنيفة وبسبب عمليات مكافحة الإرهاب، والعنف المجتمعي. وقد كشفت هذه الحالة على خلفية ادعاءات تتعلق بقيام القوات المسلحة المالية وأفراد أمن أجانب بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، فضلاً عن زيادة عامة في عدد المشردين داخلياً. وإضافة إلى ذلك، أصبحت المناطق الوسطى تتأثر بشكل متزايد بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وفي الوقت نفسه، لوحظ حدوث توسع تدريجي في التهديد الناجم عن الوضع المتفجر في اتجاه جنوب غرب البلد، بتسجيل حوادث في كايس لأول مرة، إضافة إلى كوليكيرو وسيكاسو. وفي حين أن المدنيين لا يُستهدفون مباشرة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، فإنهم يشكلون 30 في المائة من الضحايا.

39 - وإذ تواصل البعثة المتكاملة العمل في بيئة تهديدات غير متماثلة متزايدة الخطورة، فإن قدرتها على الاستجابة والتكيف أتاحت لها أيضاً أن تصبح أكثر مرونة. ومنذ 1 تموز/يوليه 2021، حدثت زيادة كبيرة في العدد الإجمالي للهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، حيث سُجِّلَت 213 حادثة في مقابل 149 حادثة في الفترة نفسها من العام السابق. وفي الوقت نفسه، أسفرت تدابير التخفيف من حدة التهديدات التي وضعتها البعثة عن كشف وإزالة نحو 42 في المائة من الأجهزة قبل أن تتفجر، مما ييسر حرية التنقل وتنفيذ ولاية البعثة. وعلى الرغم من ذلك، قتل 12 من حفظة السلام التابعين للبعثة المتكاملة وجرح 73 آخرون، في مقابل 7 قتلى وإصابة 87 خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

40 - وفي الفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 13 أيار/مايو 2022، هاجمت جماعات مسلحة متطرفة قوات الدفاع والأمن المالية في 95 هجوماً نارياً بالأسلحة الصغيرة وفي 102 من الهجمات بأجهزة متفجرة يدوية الصنع، في مقابل 87 و 75 هجوماً، على التوالي، في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 15 أيار/مايو 2021. وأسفر ذلك عن مقتل 205 أشخاص وإصابة 345، مقابل مقتل 119 وإصابة 227 في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي عمل انتقائي واضح عقب تزايد نشاط القوات المسلحة المالية في المنطقة، تعرضت معسكرات القوات المسلحة المالية في سيفاري ونيونو وبافو، بدائرة سيغو، في 24 نيسان/أبريل، لهجمات متزامنة معقدة، مما أسفر عن مقتل ستة جنود وإصابة 20، واحتراق عدة مركبات، وإلحاق أضرار ببطانة عمودية. وبناء على طلب الحكومة، نشرت البعثة المتكاملة قوة للرد السريع لتأمين طريق الوصول إلى سيفاري.

باء - تأثير انسحاب القوات الدولية

41 - في 17 شباط/فبراير، أعلن رئيس فرنسا أن القوات الفرنسية وغيرها من القوات الدولية العاملة إلى جانب قوات عملية برخان الفرنسية وكجزء من فرقة عمل تاكوبا ستبدأ انسحاباً منسقا من الأراضي المالية. ومن المتوقع أن تستمر كلتا العمليتين بموجب ترتيبات مختلفة في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. وأعلنت بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي في 11 نيسان/أبريل أنها ستوقف دعمها لبناء قدرات قوات الأمن والدفاع المالية، باستثناء التدريب في مجال حقوق الإنسان. وفي 2 أيار/مايو، أعلنت السلطات المالية

الإنهاء الأحادي الجانب لاتفاقيات الدفاع الثنائية مع فرنسا، بما في ذلك إنهاء اتفاق التعاون الدفاعي مع فرنسا لعام 2014 في غضون ستة أشهر، والإنهاء الفوري لاتفاق وضع القوات لعام 2013. ويبدو أن انسحاب القوات الفرنسية ووقف عملياتها سيوجد فراغا في بعض المناطق، على نحو يحتمل أن تستغله الجماعات الإرهابية المسلحة، على الرغم من أن الشعور بالأثر سيختلف باختلاف المناطق المعنية. وقد يؤثر أيضا في الأمن على طول طرق الإمداد الرئيسية. فضلا عن ذلك، سيكون للانسحاب آثار على رحلات الدعم والطمأنينة في أقصى الظروف التي توفرها عملية برخان للبعثة المتكاملة. وسيطلب استمرار هذا الدعم إلى ما بعد الولاية الحالية أن تمنح مالي عملية برخان حقوقا محددة للتحقيق فوق أراضيها.

42 - وظلت البعثة المتكاملة تعمل بتنسيق وثيق مع القوات الفرنسية والقوات المسلحة المالية لتيسير الانسحاب والانتقال بصورة منظمة، بما في ذلك من خلال فريق عامل ثلاثي الأطراف أنشئ خلال اجتماع هيئة التنسيق العسكري في مالي المعقود في 28 شباط/فبراير. ونوقشت مسائل إدارة المجال الجوي، ونقل المعسكرات، فضلا عن انتقال العمليات الأمنية. وستستأنف السلطات المالية إدارة المجال الجوي، الذي كانت تديره حتى ذلك الحين القوات الفرنسية، فضلا عن صيانة مدرج غاو. وتعمل البعثة مع السلطات المالية عن كثب، وقد اتخذت خطوات مختلفة لتيسير الانتقال السلس، بما في ذلك تزويد السلطات المدنية المالية بالمعدات المملوكة للأمم المتحدة التي كانت تستخدمها القوات الفرنسية سابقا لإدارة المجال الجوي. وتعمل الأمانة العامة بنشاط أيضا مع البلدان المساهمة بقوات لضمان استمرار الرعاية الطبية في غاو للوحدات التي تعتمد على المستشفى من المستوى الثاني التابع لعملية برخان.

43 - وفي أعقاب تسليم القاعدة العسكرية في غوسي، بمنطقة تمبكتو، إلى القوات المسلحة المالية، في 21 نيسان/أبريل، أعلنت القوات المسلحة المالية عن اكتشاف مقبرة جماعية في المنطقة، موضحة أن تحليل علم الأدلة الجنائية يشير إلى مسؤولية الجيش الفرنسي. وفي وقت لاحق، نشرت فرنسا لقطات بطائرة مسيرة عن بعد تعبر عن مخاوفها بشأن حملة تضليل لتشويه سمعة القوات الفرنسية المغادرة.

44 - وتعكف البعثة المتكاملة حاليا على تحديد السيناريوهات المحتملة الناشئة عن مغادرة القوات الفرنسية والتخطيط لحالات الطوارئ للتخفيف من حدة المخاطر، بما في ذلك ما يتصل منها بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. وتواصلت الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لخطة التكيف التي وضعتها البعثة المتكاملة، مع التركيز بوجه خاص على توفير ونشر القدرات المتميزة، التي تتسم بأهمية حاسمة. وبالنظر إلى طبيعة ولاية البعثة المتكاملة، ومع مغادرة القوات الفرنسية وإعلان مالي انسحابها من القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فإن مسؤولية القيام بعمليات عسكرية لمكافحة الإرهاب تقع الآن على عاتق قوات الدفاع والأمن المالية وحدها. وفي ضوء ما تقدم، وإضافة إلى التدابير التي يمكن النظر فيها في الأجل القصير لكي تتمكن البعثة من تعزيز مكانتها في الشمال لغرض تنفيذ ولايتها وحماية موظفيها وأصولها، أقترح إجراء استعراض داخلي للحالة، بالتشاور الوثيق مع السلطات المالية، بهدف تقديم توصيات بشأن كيفية التكيف مع الترتيب الجديد.

جيم - سيادة القانون

45 - لا يزال بناء قدرات قوات الأمن المالية يشكل سبيلا هاما لمواجهة الإفلات من العقاب وتعزيز احترام حقوق الإنسان، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتحقيق العدالة للضحايا، وحماية القصر، ومكافحة العنف الجنسي، ورصد ظروف الاحتجاز. وقد اتخذت عدة خطوات لتحسين قدرة قوات الأمن المالية على التحقيق

وعلم الأدلة الجنائية، بما في ذلك التدريب على إدارة مسارح الأحداث ودعم قاعدة بيانات آلية لبصمات الأصابع، فضلا عن توفير الأدلة التي جمعتها البعثة المتكاملة في مختلف مسارح الأحداث إلى السلطات المالية، بما في ذلك من مناطق ما بعد الانفجارات.

46 - وواصلت البعثة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقديم الدعم التقني إلى الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بأساليب تشمل رصد التحقيقات القضائية وأنشطة التدريب على أساليب التحري الخاصة.

رابعاً - حالة حقوق الإنسان

47 - اتسمت حالة حقوق الإنسان بزيادة كبيرة في انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني المبلغ عنها. وكثفت الجماعات المتطرفة أنشطتها في جميع أنحاء البلد، مما أثر على طائفة من حقوق الإنسان في المناطق المتضررة. وزاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد الانتهاكات الموثقة التي ارتكبتها القوات المالية، التي نُشرت في بعض الحالات إلى جانب أفراد أمن أجانب. وإضافة إلى ذلك، لا تزال حالة النساء والأطفال في ظروف النزاع تثير قلقاً بالغاً.

48 - وكانت هناك بعض الانتقادات التي وجهتها شخصيات سياسية وشخصيات من المجتمع المدني في مالي بسبب تقلص الحيز السياسي والمدني. وفي أعقاب وفاة رئيس الوزراء السابق سوميلو بوبيي مايجا أثناء حبسه، في 21 آذار/مارس، بعد احتجاز مطول قبل المحاكمة، وفي بيان مشترك صدر في نهاية آذار/مارس، أعربت الرابطة المالية للمدعين العامين والنقابة المرجعية للقضاة عن أسفها لما وصفته بالاعتقالات المتسارعة والتعسفية واضطهاد القادة السياسيين وقادة الرأي، وإسكات المرشحين المحتملين ونفيهم، والرقابة على المناقشات العامة بشأن جملة مسائل، منها الفترة الانتقالية.

49 - وقد أثار تعليق القنوات الإذاعية والتلفزيونية الفرنسية مؤخراً، فضلاً عن حظر السلطات المالية لجميع وسائل الإعلام الوطنية، بما فيها محطات الإذاعة والتلفزيون وكذلك الصحف، نشر ما وصف بأنه "ادعاءات كاذبة" بالانتهاكات التي ترتكبها القوات المسلحة المالية ضد المدنيين، شواغل تتعلق بزيادة الرقابة على وسائل الإعلام ومحاولات لقمع حرية التعبير. وخلال مؤتمر صحفي عقد في 14 نيسان/أبريل، حث رئيس دار الصحافة الرئيس الانتقالي على الاستماع إلى أصوات المعارضة ونقادي الخطاب السياسي المثير للانقسام.

50 - ولا تزال البعثة المتكاملة على اتصال وثيق بالحكومة، حيث تواصل الحوار بشأن مسائل تتطلب أن تتخذ الحكومة إجراءات سريعة بشأنها، وتكرر تأكيد الحاجة إلى ضمان توافق العمليات العسكرية مع التزامات مالي بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بغية كسر حلقة العنف المفرغة وإيجاد الأمن والاستقرار على المدى الطويل.

51 - وعموماً، قد وثقت البعثة المتكاملة 684 من الانتهاكات (307) والتجاوزات (377) لحقوق الإنسان، وهو ما يزيد بمقدار 218 حالة مقارنة بما وُثق في الفترة السابقة. وشملت هذه الانتهاكات عمليات إعدام بإجراءات موجزة أو تعسفاً (155)، وعمليات قتل أخرى (223)، وإصابات (84)، وعمليات اختطاف أو اختفاء قسري (58). كما كانت هناك أيضاً حالات اعتقال واحتجاز تعسفيين، لا سيما فيما يتعلق بالعمليات العسكرية (134)، فضلاً عن حالات احتجاز غير قانوني من جانب الحركات الموقعة (30).

وإضافة إلى ذلك، وثقت البعثة المتكاملة عدة حالات من التهديد والترهيب، وحالات التشريد الداخلي القسري، والتدمير المتعمد للممتلكات الخاصة أو نهبها.

52 - وثقت العديد من هذه الانتهاكات والتجاوزات في وسط مالي، بما في ذلك في مناطق باندياغارا (63) ودوينتزا (38) وموبتي (66) وسيغو (108). وأفادت تقارير أيضا بوقوع بعض الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة في مناطق غاو (72) وكيدال (30) وكوتايلا (7) وميناكا (161) وتمبكتو (5)، وكذلك في باماكو (134). وكان الجناة المزعومون من قوات وطنية (173)، رافقها في بعض الحالات أفراد أمن أجنبية. ونُسب ما مجموعه 134 حالة انتهاك للحقوق في المحاكمة وفق الأصول القانونية والحد الأدنى من الضمانات إلى السلطات القضائية. وشملت الجهات الفاعلة من غير الدول الضالعة في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان جماعات مسلحة متطرفة (323) وجماعات وميليشيات مسلحة قبلية (19) وجماعات مسلحة موقعة أو ممثلة (35).

53 - وتجري البعثة المتكاملة حاليا 11 تحقيقا في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء مالي، بما في ذلك ما يتعلق بالإعدام المزعوم بإجراءات موجزة للعديد من المدنيين والاعتقال التعسفي لمئات آخرين على أيدي القوات المالية، وتقييد التقارير بأن ذلك كان برفقة أفراد أمن أجنبية، في مورا (منطقة موبتي) في الفترة من 27 إلى 31 آذار/مارس، وهومبوري (منطقة دوينتزا) خلال يوم السوق الأسبوعي في 19 نيسان/أبريل. وستعلن نتائج هذه التحقيقات على الملأ. كما أعلنت الحكومة عن فتح سلسلة من التحقيقات القضائية في الحادث الذي وقع في مورا وعدة حوادث أخرى.

54 - وفي حين أن الحالة في وسط مالي لا تزال غير مستقرة، حيث تتسم باستمرار العنف وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها جهات فاعلة حكومية وغير حكومية، فإن الهجمات المستهدفة والعشوائية على السكان المدنيين في أجزاء أخرى من البلد، ولا سيما في الشمال، ازدادت زيادة كبيرة عقب الانسحاب الوشيك للقوات الدولية. وفي هذا الصدد، أجرت البعثة تحقيقا في مجال حقوق الإنسان في سلسلة من الاشتباكات المسلحة بين تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وحركة أزواد - دوسحاق/جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم، فضلا عن هجمات مستهدفة ضد السكان المدنيين في عدة مناطق في أنديرامبوكان (منطقة ميناكا) في الفترة من 8 إلى 28 آذار/مارس، حيث أثبت مقتل ما لا يقل عن 157 مدنيا. وإضافة إلى ذلك، خلص تحقيق أجرته البعثة المتكاملة في مجال حقوق الإنسان إلى أن هجمات أخرى مترامنة ومحددة الأهداف نفذتها عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى ضد مدنيين من قبيلة دوسحاق في مواقع مختلفة في تالاي (منطقة غاو) في 21 آذار/مارس أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 42 مدنيا وتشريد داخلي قسري لكثيرين آخرين. ويقال أيضا إن دورة العنف هذه أدت إلى أعمال انتقامية فردية ارتكبتها عناصر مسلحة من قبيلة دوسحاق ضد أفراد من قبيلة الفولاني في المنطقة، حيث اتهموا بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. ولا يزال خطر استغلال الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول للتوترات القبلية في المناطق المتضررة مرتفعا للغاية، مما يؤكد الحاجة إلى توسيع نطاق وجود الدولة في هذه المناطق لضمان الحماية المؤسسية لحقوق الإنسان.

55 - وسجلت الأمم المتحدة زيادة في عدد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال (447) مقارنة بالفترة السابقة (396)، وقد تضرر منها 392 طفلا ضرا مباشرا. وشملت هذه الانتهاكات التجنيد والاستخدام (294)، والقتل والتشويه (77)، والهجمات على المدارس والمستشفيات (45)، والاختطاف (13)، والعنف الجنسي (8)، ومنع وصول المساعدات الإنسانية (10). ونسبت الانتهاكات التي تم التحقق منها في معظمها

إلى عناصر مسلحة مجهولة الهوية (191)، وإلى القوات المسلحة المالية (90)، وتنسيقية الحركات الأوزادية (81)، والائتلاف (34)، وتنظيم الدولة الإسلامية في منطقة الساحل الكبرى (17)، وجناح قبيلة دوسحاق في حركة إنقاذ أزواد (17)، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (11)، وحركة إنقاذ أزواد (4)، وجماعة دان نا أمباساغو (2). وتم التحقق من انتهاكات في مناطق غاو (140)، وموبتي (26)، وتمبكتو (164)، وسيغو (1)، وكيدال (64)، وباندياغارا (4)، وميناكا (43)، وسيكاسو (2)، ودوينتزا (3).

56 - ومن بين الأطفال الـ 294 الذين تم تجنيدهم، غادر 155 طفلاً حتى الآن الجماعات المسلحة، بينما لا يزال 139 طفلاً نشطاً مع الجماعات المسلحة والقوات المسلحة في غاو (99) وتمبكتو (40). وكان ما مجموعه 1 731 مدرسة (تؤثر على 519 300 طفل و 10 032 معلماً) غير عاملة، ويُعزى ذلك في الغالب إلى انعدام الأمن، ولا سيما في منطقتي موبتي (43 في المائة) وميناكا (39 في المائة). وتواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات المختصة بشأن تنفيذ إعلان المدارس الآمنة للتخفيف من آثار النزاع المسلح على الأطفال، ومنع تجنيد الأطفال، وحماية الهياكل الأساسية التعليمية من الهجمات.

57 - ووثقت الأمم المتحدة تسع حالات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ست حالات مقارنة بالفترة السابقة. وكانت هذه حالات اغتصاب ارتكبت ضد سبع نساء وفتاتين (تبلغان من العمر 12 و 13 سنة) في مناطق دوينتزا (4) وغاو (4) وتمبكتو (1). وكان الجناة المزعومون عناصر من قوات الدفاع والأمن المالية (2)، وغاندا كوي (2)، وأفراداً مسلحين مجهولي الهوية في مناطق النزاع (5). ولا يزال الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع ناقصاً بسبب انخفاض القدرة على الرصد والتهديدات الأمنية في المناطق الواقعة تحت تأثير الجماعات المتطرفة.

58 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، منح التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مالي المركز "A"، مما يدل على التقدم المحرز في تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للجنة. وحتى 27 نيسان/أبريل، سجلت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في مالي 28 241 إفادة. وتواصل البعثة المتكاملة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تقديم الدعم لكلتا اللجنتين.

59 - ولم تحرز السلطات أي تقدم ملموس في تنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة التحقيق الدولية المعنية بمالي.

60 - ووفقاً لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، أجرت البعثة المتكاملة 11 تقييماً للمخاطر فيما يتعلق بطلبات دعم قدمتها قوات الدفاع والأمن المالية والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

خامساً - الحالة الإنسانية

61 - لا يزال انعدام الأمن المستمر والمتفاقم في وسط مالي، الذي ينتشر تدريجياً جنوباً ويزداد سوءاً بسبب آثار تغير المناخ والفقر المتوطن، يؤثر سلباً على السكان الضعفاء، مما يؤدي إلى عمليات تشريد للسكان ذات آثار ضارة على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وشبكات الأمان الاجتماعي، فضلاً عن زيادة الاعتماد على المساعدة الإنسانية، ولا سيما المساعدة الغذائية. وفي حين أن انعدام الأمن والجريمة وغياب سلطات الدولة يعقد إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، فقد نجحت الجهات الفاعلة في

مجال الأنشطة الإنسانية في العمل مع الجهات الفاعلة الرئيسية، في امتثال صارم للمبادئ الإنسانية، للوصول إلى السكان المحتاجين.

62 - وخلال فترة الأشهر الثلاثة، ارتفع العدد الإجمالي للمشردين داخليا من 350 110 إلى 362 907 بسبب تزايد انعدام الأمن في غورما - راروس وتمبكتو ونيافونكي وأنسونغو. وفي عام 2022، يُقدّر أن 7,5 ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية (مقابل 5,9 ملايين شخص في عام 2021). وسيكون أكثر من 1,8 مليون شخص في حاجة فورية إلى المساعدات الغذائية في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس 2022، مقابل 1,3 مليون شخص في عام 2021، وهو أعلى مستوى سُجّل منذ عام 2014. ويتعرض أكثر من 960 000 طفل دون سن الخامسة لخطر سوء التغذية الحاد. وكما ذكر أعلاه، فإن للحالة أيضا أثرا سلبيا هائلا على المدارس.

63 - وقد أثر تزايد العمليات العسكرية والأعمال العدائية في الأشهر الأخيرة في كل من الوسط والشمال على تراخيص الرحلات الجوية الإنسانية والوصول إلى الطرق، مما زاد من صعوبة الوصول إلى المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية.

64 - وعلى الرغم من زيادة الاحتياجات، فإن خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021 لم تُمول إلا بنسبة 38 في المائة. وهناك حاجة ملحة لتمويل الاستجابة لحالات الطوارئ من أجل دعم المشاريع الإنسانية والإنمائية والإنعاشية.

سادسا - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية

65 - لقد تسبب مزيج من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والعقوبات في تنقيح نزولي لتقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي (من 5,3 إلى 3,4 في المائة) وفي تدهور الظروف المعيشية، وخاصة بالنسبة للفقراء. وأثرت الجزاءات بشدة على قطاعات الخدمات (التشييد والنقل والاتصالات والتجارة)، حيث جاء زهاء 42 في المائة من الواردات في عام 2020 من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومن المرجح أن تستمر الجزاءات في التأثير على قدرة الحكومة على الوفاء ببعض الالتزامات، بما في ذلك مدفوعات خدمة الديون، مما أدى مؤخرا إلى قيام البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي بتعليق صرف أموال برامجهما.

66 - وبتخصيص زهاء 600 مليون دولار للتنفيذ في خطتي عامي 2020 و 2021، قدم فريق الأمم المتحدة القطري، من خلال إطاره المشترك للتعاون من أجل التنمية المستدامة مع الحكومة، الدعم لجهود البلد في مجالات: (أ) الحوكمة، (ب) والنمو الشامل والاستدامة البيئية، (ج) والوصول إلى الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية.

سابعا - الاتصالات الخارجية

67 - لاحظت البعثة المتكاملة زيادة كبيرة في نشاط المعلومات المضللة خلال الأشهر القليلة الماضية. ويزداد انتظام حملات المعلومات المضللة هذه وتضافرها، ويجري تحقيق التزامن بينها على نطاق واسع باستخدام الشبكات المحلية وشبكات عموم البلدان الأفريقية، فضلا عن وسائل التواصل الاجتماعي.

68 - وتواصل البعثة استكشاف سبل جديدة لمواجهة تزايد المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة في مالي، بأساليب تشمل التوعية والإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن الانخراط المباشر مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الثقافية وسكان مالي عموما. وعززت البعثة مشاركتها المباشرة مع وسائط الإعلام المحلية بشأن الأثر السلبي لحملات المعلومات المضللة وأهمية التحقق من الوقائع. وتدعم البعثة أيضا المبادرات المحلية لمكافحة المعلومات المضللة.

ثامنا - قدرات البعثة

69 - تأخرت حاليا عمليات تناوب عشر وحدات، أي ما يعادل 2 480 فردا، من المنطقة دون الإقليمية، لأن البعثة لم تتمكن من الحصول على التصاريح اللازمة للتطبيق والهبوط من السلطات الوطنية منذ 24 شباط/فبراير. وقد أثرت هذه الحالة تأثيرا سلبيا على معنويات القوات ورفاهها، كما حدث من سرعة قدرة القوة على التخطيط للعمليات. وفي نهاية نيسان/أبريل، أبلغت حكومة بنن الأمانة العامة بقرارها إنهاء مساهمتها في البعثة المتكاملة بسبب الأولويات الأمنية الداخلية الملحة. وستعاد وحدة الشرطة المشكلة المنتشرة في كيدال إلى الوطن في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وستُعاد الوحدة العسكرية المنتشرة في بامكو إلى الوطن في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

70 - وأعادت السلطات المالية تأكيد الطرائق المعمول بها منذ عام 2014 للموافقة على تصاريح وأذون الطيران الموحدة للأصول الجوية التابعة للبعثة المتكاملة والعاملة في مالي. بيد أن البعثة تخضع لقيود متزايدة في حرية تنقلها خارج الممرات الجوية العادية، ولا سيما في وسط مالي، مع تحديد مناطق حظر جوي. وأسفر ذلك عن رفض 20 رحلة جوية (من أصل 133 3 رحلة جوية معظمها منتظمة)، شملت بعثات مدنية لإجراء جملة أمور منها تحقيقات في مجال حقوق الإنسان. كما أثر منع رحلات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع تأثيرا سلبيا على قدرة البعثة على حماية قوافلها وردع الهجمات عليها.

سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

71 - كما هو مبين في رسالة الأمين العام المؤرخة 1 حزيران/يونيه 2021 (S/2022/448)، واصلت البعثة اتخاذ خطوات واسعة لزيادة تعزيز سلامة وأمن حفظة السلام. وذلك إضافة إلى التدابير المتخذة لزيادة تحسين قدرتها على الكشف عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. كما وضعت البعثة أيضا نهجا مبتكرة لتحسين أمن قوافلها، بأساليب تشمل استخدام سرايا قوافل قتالية مزودة بأفراد مدربين في مجال الذخائر المتفجرة والمراقبة الجوية لضمان أمن النقل البري. واستمر تعزيز بناء الأمن والدفاع في معسكرات البعثة المتكاملة، بما في ذلك من خلال بذل استثمارات إضافية في مجال تكنولوجيا الحماية.

72 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز مجلس التحقيق ثمانية تقارير عن ست وفيات و 42 حالات إصابة/مرض خطيرة في صفوف أفراد البعثة، منها حالة واحدة كانت ناتجة عن أعمال عنادية ضد البعثة، واستخلص دروسا هامة لمنع تكرار أحداث مماثلة.

73 - وكان عدد حالات الإصابة الفعلية بكوفيد-19 متذبذبا. فبعد أن بلغت الحالات ذروتها في منتصف كانون الثاني/يناير 2022، انخفضت الحالات في البعثة المتكاملة بشكل مطرد، مع زيادات في مواقع محدودة جديدة منذ نيسان/أبريل. وفي ظل التمسك بتدابير الحماية ضد الجائحة، استأنفت البعثة بالكامل ترتيبات العمل في المكاتب.

الأفراد العسكريون

74 - حتى 17 أيار/مايو، نشر 12 261، أي ما يمثل 92,22 في المائة من القوام المأذون به البالغ 13 289 فردا، ويتألف هذا العدد من 11 763 من أفراد الوحدات العسكرية و 495 من ضباط الأركان و 3 من الوظائف التعاقدية. وبلغت نسبة النساء 4,51 في المائة من أفراد الوحدات العسكرية.

أفراد الشرطة

75 - حتى 17 أيار/مايو، نشر 1 718 من أفراد الشرطة، أي ما يمثل 89,58 في المائة من القوام المأذون به البالغ 1 920 فردا، بمن فيهم 283 من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات و 1 435 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة. ومثلت النساء 22,26 في المائة من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات و 13,38 في المائة من أفراد وحدات الشرطة المشكلة.

الموظفون المدنيون

76 - حتى 15 أيار/مايو، كان عدد موظفي الأمم المتحدة المدنيين يبلغ 1 833 موظفا، أي ما يمثل 93 في المائة من القوام المأذون به البالغ 1 969 وظيفة، ويتألف من 782 موظفا دوليا، و 857 موظفا وطنيا، و 194 من متطوعي الأمم المتحدة. وبلغت نسبة النساء 25 في المائة من الموظفين المدنيين.

تاسعا - السلوك والانضباط

77 - لم يُبلغ عن أي حالات استغلال وانتهاك جنسيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت البعثة المتكاملة تقديم المساعدة إلى ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وواصلت تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى منع سوء السلوك، ولا سيما الاستغلال والانتهاك الجنسيين، من خلال التدريب التوجيهي والتشيطي لجميع فئات الموظفين. وواصلت البعثة أيضا الاضطلاع بأنشطة التوعية، بما في ذلك إذكاء وعي السكان المحليين.

عاشرا - المسائل البيئية

78 - واصلت البعثة المتكاملة كفالة الرصد البيئي للمعسكرات ومرافق المقاولين ووضعت دراسات أساسية لامتدادات المعسكرات الجديدة، وذلك تحديدا في تمبكتو وأنسونغو ودوينتزا.

حادي عشر - الجوانب المالية

79 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 302/75، مبلغا قدره 1 171,6 مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022.

80 - وفي 10 أيار/مايو 2022، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة المتكاملة ما قيمته 411,7 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ 2 822,6 مليون دولار.

81 - وشدّدت تكاليف أفراد القوات ووحدات الشرطة المشكّلة، وكذلك تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وفقاً لجدول التسديد الفصلي.

ثاني عشر - ملاحظات

82 - لا تزال الحالة في مالي تثير أشد القلق. ومع تضاعف التحديات وتزايد تعقّد البيئة السياسية العامة، فهناك حاجة ماسة إلى التزام أقوى ووضوح في الهدف لدى قادة البلد، فضلاً عن استمرار الدعم الإقليمي والدولي، لتحقيق الأمن والاستقرار الدائمين اللذين يصبو إليهما شعب مالي بشدة. وبالنظر إلى الموقع الجغرافي المحوري لمالي وترايط المسائل المطروحة، فإن ما هو على المحك ليس مستقبل البلد فحسب، بل مستقبل منطقة الساحل بأسرها.

83 - ولكي تمضي مالي قدماً، فإن مسألة وضع خريطة طريق واضحة ومعقولة نحو استعادة النظام الدستوري، مع إعطاء الأولوية للإصلاحات المطلوبة لإجراء انتخابات شاملة للجميع ومدعومة بآلية رصد قوية، تعد أمراً أساسياً لوضع البلد على مسار يتسم بالأمل. ومما له نفس القدر من الأهمية ضرورة أن تعزز السلطات الانتقالية إجراء حوار حقيقي مع جميع الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني، بغية بناء أكبر توافق ممكن في الآراء بشأن المسائل التي تواجهها مالي حالياً.

84 - وإنني أشيد بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتوصل إلى حل توفيقى والاتفاق على جدول زمني مقبول وأحث السلطات الانتقالية على مواصلة الحوار مع وسيط الجماعة الاقتصادية بالمرونة المطلوبة. ومن شأن الاتفاق على جدول زمني منقح أن يمهّد الطريق لرفع الجزاءات، ويضع مالي على مسار التعافي، ويعزز مشاركة أكثر فائدة مع المنطقة والحوارات الوطنية التي ينظمها المجتمع الدولي على نحو أوسع نطاقاً. وسيواصل الممثل الخاص العمل عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، في إطار لجنة متابعة عملية الانتقال على الصعيد المحلي، وكذلك مع السلطات الانتقالية لتيسير الخروج من المأزق الحالي الذي طال أمده.

85 - والحاجة إلى حل تعد من أكثر الأمور إلحاحاً لأن الجمود بشأن المرحلة الانتقالية لا يزال يؤثر سلباً على العمليات الأخرى الحاسمة لتحقيق الاستقرار في مالي، ولا سيما تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة لعام 2015. وأشيد بالأعمال التحضيرية الجارية لعقد الاجتماع الرفيع المستوى لصنع القرار، الذي أُنقِص عليه في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، لوضع تفاصيل العملية الشاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومناقشة الإصلاحات المؤسسية المرتبطة بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام. وأحث الأطراف على التركيز على عقد هذا الاجتماع بنجاح، وهو ما لا يمكن تأجيله باستمرار. ولا يزال تنفيذ الاتفاق أحد الركائز الأساسية لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في مالي.

86 - وللمضي قدماً، سيظل دور الوساطة الدولية بالغ الأهمية لتشجيع الأطراف على التوصل إلى حل توفيقى بشأن المسائل المتعلقة وضمان المتابعة الفعالة للالتزامات التي ستتنبثق عن اجتماع صنع القرار. وفي هذا الصدد، يعد تصميم الوساطة الدولية على الاجتماع بشكل أكثر انتظاماً وإشراك الأطراف خطوتين هامتين في الوقت المناسب. وتظل البعثة المتكاملة من جانبها تحت تصرف الأطراف للاستفادة من كل دعم ممكن وضمان نجاح الاجتماع المتوخى.

87 - وإني ألاحظ بقلق عميق تفاقم انعدام الأمن على نطاق البلد، بما في ذلك في منطقة الحدود الثلاثية. وتتكشف هذه التطورات على خلفية انتهاء عمليات برخان وتاكوبا والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية في منطقة الساحل، التي أُسندت إليها، إلى جانب القوات المالية، ولايات مكافحة الإرهاب. وإن المضي قدما في الترتيبات الدفاعية والأمنية لاتفاق السلام، ولا سيما نشر الجيش المعاد تشكيله، أمر أساسي لمعالجة الفجوة الناجمة عن ذلك. وسيساعد ذلك بالفعل في ضمان وجود دولة مالي بقدر أكبر في المناطق التي يكون فيها السكان أكثر عرضة لخطر هجمات الجماعات الإرهابية، بما في ذلك في أقصى شمال البلد، حيث تحتفظ البعثة المتكاملة بوجود قوي. كما سيبسر ذلك عودة الإدارة المدنية وتقديم الخدمات الأساسية.

88 - وسيكون لانسحاب القوات الفرنسية وغيرها من القوات الدولية تأثير على البعثة المتكاملة وعملياتها. وأكرر مرة أخرى الإعراب عن تقديري للسلطات الفرنسية على رحلات الدعم والطمأنينة في أقصى الظروف التي لا تزال تقدمها إلى البعثة المتكاملة وفقا لولايتها. وسيظل هذا الدعم بالغ الأهمية في الفترة المقبلة. ويكتسي إنجاز خطة البعثة للتكيف، بما في ذلك توفير القدرات غير المتوفرة، القدر نفسه من الأهمية. وأحث الدول الأعضاء على توفير القدرات المحددة، التي ظل بعضها معلقا منذ عام 2017.

89 - وتمثل الزيادة في الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان واحدة من أكثر الاتجاهات إثارة للقلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولمعالجة هذا الاتجاه، يلزم أن تبذل دولة مالي جهودا عاجلة ومتجددة متعددة الجوانب. وفي حين أن العمليات العسكرية والأمنية هي مكونات ضرورية لأي جهد تقوده الدولة لمكافحة الإرهاب، فإن التأثير المستدام لمكافحة الإرهاب لا يمكن تحقيقه إلا في ظل احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وخلافا لذلك، فإن هذه العمليات تنطوي على خطر تضخيم المشكلة ذاتها التي كان من المفترض أن تحلها. ولذلك، فإنني أحث السلطات المالية على ضمان التقيد التام بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في تنفيذ العمليات العسكرية، وإجراء تحقيقات شاملة بشكل منهجي في أي ادعاءات بوقوع انتهاكات وتجاوزات، ومحاسبة جميع الجناة وفقا لقوانين مالي والتزاماتها الدولية. وستواصل البعثة المتكاملة من جانبها تنفيذ ولايتها في مجال حقوق الإنسان، مع التركيز على التحقيقات والإبلاغ، فضلا عن بناء القدرات والدعوة. وليس ثمة حاجة إلى قول إن وصول البعثة المتكاملة إلى مواقع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان يكتسي أهمية قصوى، وإني أطلع إلى التعاون الكامل من جانب السلطات المالية في هذا الصدد. وفي هذا السياق، أعرب عن قلقي البالغ إزاء مزاعم الانتهاكات المزعومة والادعاءات بحدوث تجاوزات لحقوق الإنسان مؤخرا، مما يؤثر سلبا على السكان المتضررين بالفعل. وأذكر الأطراف بالتزاماتها باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

90 - وقد أدى تزايد انعدام الأمن في أجزاء من البلد، إلى جانب آثار تغير المناخ والفقر المتوطن والجزاءات، إلى تفاقم الحالة الإنسانية. ومع ذلك، لا يزال تمويل عمليات المساعدة الإنسانية غير كاف إلى حد كبير. وأناشد الجهات المانحة تقديم مساهمات عاجلة في سد الثغرة التمويلية الحرجة البالغة 651 مليون دولار المخصصة لخطة الاستجابة الإنسانية. كما يجب على السلطات الانتقالية ألا تتخرب جهدا لضمان وصول أفراد ومعدات ولوازم الإغاثة إلى جميع المحتاجين إلى المساعدة العاجلة.

91 - وبالنظر إلى التحديات التي أبرزت أعلاه، فإن استمرار وجود البعثة المتكاملة في مالي ضروري أكثر من أي وقت مضى. وإني أوصي، من ثم، بتمديد البعثة لسنة أخرى. وفي الفترة المقبلة، ستواصل البعثة تقديم المساعدة في تهيئة البيئة السياسية والأمنية اللازمة لتأخذ عملية السلام مسارها؛ وتيسير الجهود التي يقودها الماليون، حسب الاقتضاء، لتحقيق الاستقرار في وسط مالي؛ مع مواصلة ممارسة المساعي الحميدة للمساعدة في التغلب على المأزق السياسي حول عملية الانتقال ودعم إجراء انتخابات ذات مصداقية. وستظل حماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان واحترامها ذات أهمية قصوى.

92 - وإن الحالة الأمنية المتزايدة التعقيد والتقلب تجعل من الصعب على البعثة التصدي للتحديات ذات الصلة في الجزء الشمالي من مالي في حدود القوام المأذون به حالياً. وفي هذا الصدد، من المهم النظر في اتخاذ التدابير المناسبة في أقرب وقت ممكن، مع مراعاة الرسائل الواردة من السلطات المالية والدولة العضو المعنية المساهمة بقوات، عقب التوصيات التي قدمتها في تموز/يوليه 2021 (S/2021/657). وإني أرى أن توفير زيادة فورية من هذا القبيل سيمكن البعثة من تعزيز موقفها لغرض تنفيذ ولايتها وحماية موظفيها وأصولها.

93 - وعلى المدى المتوسط، وبالنظر إلى التحولات الأساسية في بيئة العمل، بما في ذلك أن البعثة لن تتمكن بعد الآن من الاعتماد على وجود قوة موازية، داخل مالي، لمكافحة الإرهاب، فإني أعتزم إجراء تحليل شامل للحالة، بغية تقديم توصيات إلى مجلس الأمن، في غضون ستة أشهر، بشأن أفضل السبل التي يمكن بها للبعثة مواصلة الوفاء بأولوياتها في تعزيز الاستقرار في مالي، وهو أمر أساسي أيضاً لمستقبل المنطقة على نطاق أوسع. وسيشمل الاستعراض تقييماً للتعاون مع السلطات المضيفة، ولا سيما مدى قدرة البعثة على الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها بفعالية، بالنظر إلى الزيادة الحديثة العهد في القيود المفروضة على الحركة وغيرها من التحديات التي تواجهها على أرض الواقع.

94 - ويساورني القلق إزاء التهديدات المستمرة لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. فإن سلامتهم وأمنهم أمران أساسيان لضمان تنفيذ ولاية البعثة وتقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين إليها. وفي هذا الصدد، أذكر بأن مسؤولية الحكومة المضيفة تشمل ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم في أراضيها.

95 - وأدعو أيضاً السلطات المالية إلى السماح على وجه السرعة بتناوب الأفراد النظاميين التابعين للبعثة من غرب أفريقيا، الذين استمر نشر بعضهم لمدة تصل إلى أربعة أشهر إضافية، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية خطيرة على الروح المعنوية والرفاه، في بيئة تعد بالفعل صعبة للغاية.

96 - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لقيادة البعثة المتكاملة، وكذلك لأفرادها المدنيين والنظاميين، على تقانيمهم الثابت في ظل ظروف بالغة الصعوبة. كما أعرب عن امتناني للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وسائر الشركاء الدوليين على إسهامات كل منها في السلام والاستقرار في مالي. ويكتسي استمرار التعاون والتنسيق بين البعثة وهؤلاء الشركاء أهمية قصوى لضمان تحقيق الأهداف المحددة في ولاية البعثة.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي:
القوام العسكري وقوام الشرطة في 17 أيار/مايو 2022

البلد	الأفراد العسكريون			الشرطة								
	الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم			أفراد الشرطة المتقدمون من الحكومات			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
أرمينيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أستراليا	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-
النمسا	2	-	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنغلاديش	1 078	46	1 124	1	1	2	221	59	280	222	60	282
بلجيكا	9	-	9	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنن	231	28	259	24	-	24	125	8	133	149	8	157
بوتان	5	-	5	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البوسنة والهرسك	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بوركينا فاسو	637	18	655	12	18	30	131	9	140	143	27	170
بوروندي	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-
كمبوديا	264	26	290	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الكاميرون	2	1	3	7	1	8	-	-	-	7	1	8
كندا	3	2	5	7	7	14	-	-	-	7	7	14
تشاد	1 406	51	1 457	11	2	13	-	-	-	11	2	13
الصين	398	24	422	-	-	-	-	-	-	-	-	-
كويت ديفوار	827	29	856	20	3	23	-	-	-	20	3	23
تشيكيا	3	1	4	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الدانمرك	2	-	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مصر	1 074	3	1 077	6	-	6	145	14	159	151	14	165
السلفادور	156	20	176	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إستونيا	2	-	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إثيوبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
فنلندا	4	-	4	2	-	2	-	-	-	2	-	2
فرنسا	26	2	28	12	1	13	-	-	-	12	1	13
غامبيا	5	1	6	6	2	8	-	-	-	6	2	8
ألمانيا	548	34	582	3	1	4	-	-	-	3	1	4
غانا	126	19	145	2	-	2	-	-	-	2	-	2
غواتيمالا	2	-	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غينيا	616	50	666	6	4	10	-	-	-	6	4	10

البلد	الأفراد العسكريون			الشرطة								
	الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم			أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
إندونيسيا	9	-	9	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيران (جمهورية - الإسلامية)	2	-	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أيرلندا	10	-	10	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيطاليا	2	-	2	3	-	3	-	-	-	3	-	3
الأردن	329	-	329	11	-	11	-	-	-	11	-	11
كينيا	9	-	9	-	-	-	-	-	-	-	-	-
لاتفيا	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ليبيريا	144	16	160	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ليتوانيا	42	3	45	-	-	-	-	-	-	-	-	-
لكسمبرغ	2	-	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موريتانيا	6	1	7	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المكسيك	4	-	4	-	-	-	-	-	-	-	-	-
نيبال	167	8	175	-	-	-	-	-	-	-	-	-
هولندا	75	5	80	5	1	6	-	-	-	5	1	6
النيجر	869	6	875	22	6	28	-	-	-	22	6	28
نيجيريا	61	17	78	1	3	4	103	36	139	104	39	143
النرويج	12	1	13	0	-	0	-	-	-	0	-	0
باكستان	202	16	218	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البرتغال	2	-	2	1	-	1	-	-	-	1	-	1
رومانيا	2	3	5	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السنغال	933	37	970	14	4	18	275	32	307	289	36	325
سيراليون	14	2	16	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إسبانيا	1	-	1	1	1	2	-	-	-	1	1	2
سري لانكا	243	-	243	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السويد	176	8	184	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سويسرا	7	-	7	5	1	6	-	-	-	5	1	6
توغو	684	50	734	9	3	12	243	34	277	252	37	289
تونس	78	9	87	23	3	26	-	-	-	23	3	26
تركيا	-	-	-	6	1	7	-	-	-	6	1	7
أوكرانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	183	17	200	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الولايات المتحدة الأمريكية	10	-	10	-	-	-	-	-	-	-	-	-
زامبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	11 707	554	12 261	220	63	283	1 243	192	1 435	1 463	255	1 718

